

**Dirassat & Abhath**  
The Arabic Journal of Human  
and Social Sciences



مجلة دراسات وأبحاث  
المجلة العربية في العلوم الإنسانية  
والاجتماعية

ISSN: 1112-9751

عنوان المقال:

أثر عدالة الإفصاح المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية  
- دراسة حالة عينة من المستثمرين ببورصة الجزائر -

---

أ.د. جهام محمود / أ. أميرة دباش / جامعة - أم البواقي -

---

---

## أثر عدالة الإفصاح المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية

### - دراسة حالة عينة من المستثمرين ببورصة الجزائر -

---

أ.د. جمام محمود / أ. أميرة دباش / جامعة - أم البواقي-

---

#### الملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى بيان أثر عدالة الإفصاح المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية، في الوقت التي يشهد فيه العالم تحولات اقتصادية ومتغيرات عالمية أصبحت تتسم بظروف عدم التأكد والمخاطرة، هذا ما أدى إلى ضرورة الإفصاح عن جملة من المعلومات المحاسبية والمالية وهذا ما سيؤدي إلى المساعدة في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام أداة الاستمارة لجمع المعلومات وتم معالجتها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، حيث وزعت هذا الاستمارة على مستثمرين وخضعت للتحليل وتم اختبار فرضيات الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى وجود دور إيجابي متوسط بين عدالة الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية.

**الكلمات المفتاحية:** عدالة الإفصاح المحاسبي، القرارات الاستثمارية، عينة المستثمرين ببورصة الجزائر.

---

#### Abstract:

This study aims at demonstrate the impact of equity of accounting disclosure in rationalizing investment decisions, At a time when the world is experiencing an economic transformation and global variables become characterized by conditions of uncertainty and risk, it led to the need for disclosure of a set of accounting and financial information and this is what will help in making investment decisions.

To achieve the objectives of the study the questionnaire was designed to collect the information, it was Distributed to A sample of investors, and were processed using the statistical program SPSS.

The study has concluded that there is a positive impact with a statistically between the equity accounting disclosure and rationalizing investment decisions.

**Key words:** the equity of accounting disclosure, Investment decisions, A sample of investors, Stock Exchange of Algeria

---

## مقدمة:

## ثانيا - أهمية الدراسة:

تتجسد أهمية الدراسة في كونها محاولة لإظهار الدور الذي تلعبه عدالة الإفصاح المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية بعينة المستثمرين ببورصة الجزائر، كما تتبع أهمية الدراسة فالتعرف على أهم الجوانب النظرية للإفصاح المحاسبي والقرارات الاستثمارية. ودراسة دور ذلك من خلال الدراسة التطبيقية.

إذ يعد الإفصاح المحاسبي من الموضوعات المهمة وذلك للدور الفعال بما تفي من احتياجات لمتخذي القرار، لأن عملية الربط بين الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وعملية اتخاذ القرارات الاستثمارية أصبح أمر حتمي.

**ثالثا- أهداف الدراسة:** يمثل الهدف الرئيسي للبحث في الوقوف على:

- توضيح المفاهيم النظرية المتعلقة بالإفصاح المحاسبي والقرارات الاستثمارية؛
- بيان الدور الذي يلعبه الإفصاح المحاسبي في عملية ترشيد القرارات الاستثمارية من الجهة النظرية؛
- توضيح العلاقة بين الإفصاح المحاسبي والقرارات الاستثمارية محل الدراسة.

**رابعا- فرضيات الدراسة:** من أجل الإجابة على مشكلة الدراسة سوف يتم طرح الفرضية الرئيسية التالية:

يوجد دور إيجابي ذو دلالة إحصائية بين عدالة الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية لعينة المستثمرين ببورصة الجزائر.

**خامسا- نموذج الدراسة:** يتمثل نموذج الدراسة في:

نظرا لتوجه الأعمال في هذا العصر نحو الاستثمار في الأوراق المالية، ظهر جليا أهمية القرارات الاستثمارية، التي من خلالها يوازن المستثمر بين تكلفة الحصول على الأموال والعوائد المتوقع تحقيقها من استثمارها، وترتبط القرارات الاستثمارية بدرجة المخاطرة إذ أن كافة هذه القرارات تنبع من بيئة أعمال يكثر فيها المخاطرة فقد يحقق المستثمر الأرباح كما قد يتعرض للخسائر.

حيث يسعى المستثمرون دوما إلى ترشيد قراراتهم الاستثمارية من أجل تعظيم عوائدهم وزيادة ثروتهم، ولأجل بلوغ ذلك ووفقا للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية فإنه يجب على المؤسسات أن تفصح وبكل شفافية عن كافة المعلومات المحاسبية في تقاريرها، لأن هذا الأمر من شأنه العمل على ترشيد قرارات المستثمرين، حيث يقوم المستثمرون على أثر ذلك بتحليل وتفسير هذه المعلومات المحاسبية من طرفهم أو من طرف المختصين في ذلك ومن ثم استعمال نواتج ذلك في اتخاذ البديل المناسب من بين البدائل المتوفرة من الاستثمارات. وحتى يتمكن المستثمر من الاستغلال الأمثل لهذه المعلومات فإن المؤسسة مطالبة بأن تكون معلوماتها ملائمة وموثوقة ولها القابلية على الفهم والمقارنة وأن تتميز بالثبات من خلال اعتماد المؤسسة على نفس المعالجة المحاسبية وبانتظام، وهو الأمر الذي سوف يسهل على متخذ القرار من اختيار القرار المناسب.

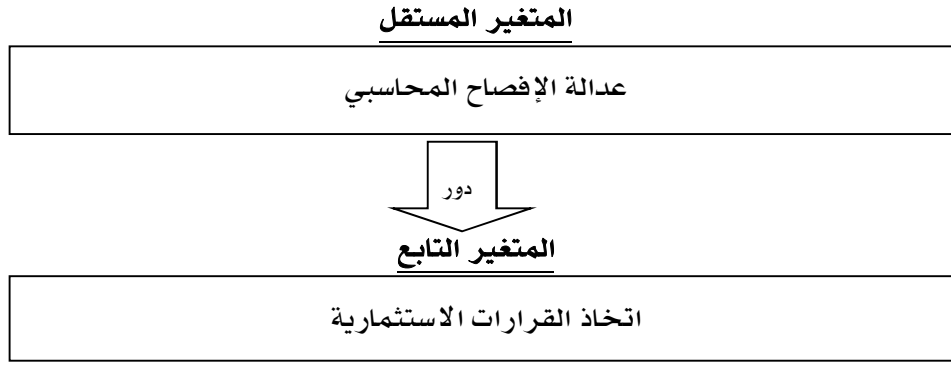
**أولا- مشكلة الدراسة:**

وتأسيسا لما سبق فإن مشكلة الدراسة تظهر من خلال طرح السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة عدالة الإفصاح المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية لعينة المستثمرين ببورصة الجزائر

؟

## الشكل رقم 1: نموذج الدراسة



## سادسا - منهج الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة وإثبات أو نفي صحة الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث استخدام المنهج الوصفي في الجانب المتعلق بعرض مفاهيم عدالة الإفصاح المحاسبي والقرارات الاستثمارية، والمنهج التحليلي في التعقيب على ما تم وصفه .

**سابعاً- الدراسات السابقة:** من أجل دراسة هذه الإشكالية واختبار الفرضيات سوف يتم الاستعانة ببعض الدراسات السابقة، ومن أهم الدراسات التي نراها مناسبة هي:

دراسة ( محمود إبراهيم، عبد الستار الظاهر، 2011) بعنوان أثر الإفصاح على اتجاهات وسلوك المستثمرين دراسة ميدانية في الجمهورية العربية السورية:

وهدفت هذه الدراسة إلى تحديد وتحليل دوافع واتجاهات وسلوك وخصائص المستثمر السوري المحلي والكيفية التي يتبعها عند اتخاذ قراراته الاستثمارية والمعلومات التي يعتمد عليها والصعوبات التي يواجهها، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة إن نظام الإفصاح المحاسبي تشوبه العديد من جوانب القصور تقلل من كفاءته نتيجة لعدم توافر تقارير دورية مناسبة تفي بأغراض المستثمرين وأن أنماط واتجاهات الاستثمار في سورية ترتبط غالباً بالأنماط التقليدية كالاستثمار في العقارات والودائع المصرفية والمعادن .

## دراسة (عامر محمد علي الرطام، 2009) بعنوان

متطلبات الإفصاح عن ربحية السهم وتأثيرها على قرارات المستثمرين في ضوء المعايير المحاسبية الدولية دراسة تطبيقية على سوق الأوراق المالية بدولة الكويت:

وهدفت هذه الدراسة إلى دراسة متطلبات الإفصاح المحاسبي عن ربحية السهم وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية وتأثيرها على قرارات المستثمرين المتعلقة بتعاملاتهم على الأسهم المتداولة في سوق الأوراق المالية، ومن أهم النتائج وجود علاقة جوهرية بين عناصر المعلومات المتعلقة بربحية السهم وعناصر المعلومات التي يمكن أن تؤثر على قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية بدولة الكويت، وأن الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بربحية السهم يؤدي لاتخاذ قرارات استثمارية رشيدة وتقليل المخاطرة ويزيد درجة الثقة في الأوراق المالية.

## دراسة (حيدر أحمد حسن صالح ، هلال يوسف صالح،

2012) بعنوان كفاءة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وأثره في صناعة القرار:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين الإفصاح المحاسبي ومدى كفاءته في صناعة القرارات، والتعرف على مدى رضا مستخدمي البيانات المالية عن مستوى الإفصاح الحالي في المؤسسات، والتعرف على المشاكل الناجمة عن نوعية الإفصاح المالي في المؤسسات، وقد بينت الدراسة بإصدار دليل لأفضل

**1-2 الإفصاح المرتبط بعناصر القوائم المالية: لابد**

على المؤسسة أن تفصح عن جملة من المعلومات المحاسبية والتي تكون عن طريق مجموعة من القوائم المالية، حيث تتميز هذه المعلومات بعدة خصائص نوعية هامة، إذ تعد هذه الخصائص على أنها مجموعة من الميزات والخصائص النوعية التي تقوم بمساعدة المستثمرين على اتخاذ قرار الاستثمار في موارد المؤسسة<sup>iii</sup>.

**1-2-1 المعلومات التي يجب عرضها إما في صلب****الميزانية**

تتمثل المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في صلب الميزانية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (1) في<sup>iv</sup>:

• بالنسبة لكل فئة من فئات رأس المال:

- عدد الأسهم المصرح بها؛
- عدد الأسهم الصادرة والمدفوعة بالكامل، وعدد الأسهم الصادرة وغير المسددة بالكامل؛
- القيمة الاسمية لكل نوع من الأسهم، أو أن الأسهم ليس لها قيمة اسمية؛
- تسوية لعدد الأسهم غير المسددة في بداية ونهاية الفترة؛
- الحقوق والمزايا والقيود الخاصة بتلك الفئة بما في ذلك القيود على توزيع أرباح الأسهم وإعادة دفع رأس المال؛
- ملكية المؤسسة لأشهما (أسهم خزينة)، وأسهم المؤسسة التي تملكها المؤسسات التابعة أو الزميلة للمؤسسة؛
- الأسهم المحجوزة لإصدارها بموجب عقود الخيارات، وعقود بيع الأسهم متضمنة الشروط والمبالغ.
- كما يلتزم المعيار المؤسسات التي لا يتكون رأسمالها من أسهم مثل شركات الأشخاص.

الممارسات لإدارة كفاءة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية لدى المؤسسات يتضمن قواعد ومبادئ تبنى على الشفافية التامة وتشجيع المؤسسات على الالتزام بمتطلبات الإفصاح الصادرة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

رغم كثرة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، إلا أننا لمسنا بعض أوجه الاختلاف في هذه الدراسات ومن أهمها تركيزها على البيئة الخاصة بها، حيث أغلبتها أجريت في بيئة غير البيئة التي ستقوم فيها دراستنا، وهذا ما يساهم في إضافة أكاديمية جديدة للبيئة الجزائرية.

**الإطار النظري للدراسة:**

سنقتصر من خلال هذا الجانب النظري على الإفصاح المحاسبي، ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية.

**1- عدالة الإفصاح المحاسبي****1-1 تعريف الإفصاح المحاسبي**

يعرف الإفصاح المحاسبي على أنه: "عرض للمعلومات المهمة للمستثمرين والدائنين ويرهم من المستفيدين بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المشروع على تحقيق أرباح في المستقبل وقدرته على سداد التزاماته"<sup>v</sup>.

ويعني الإفصاح المحاسبي أيضا إتباع سياسة الوضوح الكامل وإظهار جميع الحقائق المالية الهامة التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة بالمشروع، ويعد الإفصاح الكافي من أهم المبادئ الرئيسية لإعداد القوائم المالية، وهذا يعني أن تشتمل القوائم المالية الملاحظات والمعلومات الإضافية المرفقة بها، كل المعلومات المتاحة المتعلقة بالمشروع لتجنب تضليل الأطراف المهتمة بالمشروع.<sup>ii</sup>

ومن خلال ما سبق يعرف الإفصاح المحاسبي بأنه "قيام المؤسسات بعرض ونشر وإظهار كافة المعلومات المهمة للمستثمرين، من أجل العمل على تحليلها والتنبؤ بمستقبل هذه المؤسسات وهذا ما يؤدي إلى اتخاذ القرارات المناسبة وضمن عدم تضليلهم في ذلك".

الإفصاح عن معلومات أثناء الفترة في كل فئة من فئات حقوق الملكية، والحقوق والامتيازات والقيود لكل فئة من حقوق الملكية.

- وصف لطبيعة وغرض كل احتياطي ضمن حقوق الملكية.

### 1-2-2 المعلومات المفصّل عنها في جدول حسابات

**النتائج:** إن المعلومات الدنيا المقدمة في حساب النتائج وهذا حسب القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 تتمثل فيما يلي<sup>V</sup>:

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها والذي يسمح بتحديد الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال؛
- منتجات الأنشطة العادية؛
- المنتوجات المالية والأعباء؛
- أعباء المستخدمين؛
- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة؛
- المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية؛
- نتيجة الأنشطة العادية؛
- العناصر غير العادية (منتجات وأعباء)؛
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع؛
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى مؤسسات المساهمة.

### 1-2-3 المعلومات المفصّل عنها في جدول سيولة

الخزينة:

يقدم جدول سيولة الخزينة مداخيل ومخارج الموجودات التي تحصل أثناء السنة المالية حسب مصدرها وهذا من أجل العمل على زيادة فاعلية القائمة في تحقيق الأغراض المحددة ولذلك فإنه يتم تبويب التدفقات النقدية، وحسب المادة 2.240 من القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 فإن جدول سيولة الخزينة يكون كالآتي:<sup>VI</sup>

- التدفقات التي تولدها الأنشطة التشغيلية أي الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار ولا بالتمويل)؛
- التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار أي عمليات سحب أموال اقتناء وتحصيل لأموال عن بيع أصول طويلة الأجل؛
- التدفقات الناشئة عن أنشطة تمويل أي أنشطة تكون نتيجتها حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض؛
- تدفقات أموال متأتية من فوائد وحصص أسهم، تقدم كلا على حدة وترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى في الأنشطة التشغيلية للاستثمار أو التمويل.

### 1-2-4 المعلومات الواجب الإفصاح عنها في جدول

**حركة الأموال:** تتمثل المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في جدول حركة الأموال في:<sup>VI</sup>

- التغييرات في رأس المال المدفوع وفي المنح الرأسمالية، والاحتياطات والأرباح المبقاة المخصصة وغير المخصصة - كلا على حدة؛
- التغييرات في حقوق أصحاب رأس المال وأرصدة أول المدة لرأس المال المدفوع والمنح الرأسمالية والاحتياطات والأرباح المبقاة المخصصة وغير المخصصة - كلا منها كبند منفصل - وذلك قبل وبعد أية تسويات تتعلق بالمدد المالية السابقة؛

- الإضافات والاستبعاد من أرصدة أول المدة التي وردت بالفقرة السابقة في صلب القائمة مع وصف لطبيعة كل إضافة أو استبعاد.
- 1-2-5 الإفصاح عن الملاحظات:** من أهم الأساليب التي يعتمد عليها في عرض هذه الملاحظات هي الآتي:<sup>viii</sup>
- التفسيرات بين الأقواس مثل قرض السندات أو وحدة القياس للقوائم المالية؛
  - الملاحظات الهامشية: بيان نوعية الاستثمارات قصيرة الأجل هل هي معدة للمتاجرة أو متاحة للبيع؛
  - الجداول الإضافية: مثل جدول الممتلكات، المنشآت والمعدات والذي يبين تكاليفها التاريخية ونسب اهتلاكها وقيمها الدفترية، وكذلك جدول يوضح تحليل للمصروفات العمومية والإدارية؛
  - الحسابات ذات الطبيعة المتعارضة مثل الحسابات المدينة المرهونة لبنك على ذمة قرض منه؛
  - حسابات التقييم مثل حساب الأصل غير المتداول ومجمع اهتلاكه كحساب مقابل؛
  - السياسات المحاسبية حيث يتم عرض كافة الأسس والسياسات والقواعد التي تمت المعالجات المحاسبية والتي كذلك أعدت على أساسها القوائم المالية، وتعتبر السياسات المحاسبية هامة لفهم القوائم المالية وقراءة الأرقام التي تحتويها مثل أسلوب الاهتلاك، وأسلوب تقدير تكلفة البضاعة وأسلوب تقدير الاستثمارات المالية.
- 1-2-6 التغييرات في حقوق المساهمين:** يجب على المؤسسة أن تقوم بعرض وبيان في مكون منفصل لبياناتها المالية بياناً يظهر الأمور الآتية<sup>ix</sup> :
- صافي الربح أو الخسارة للفترة؛
- كل بند من بنود الدخل أو المصروف أو الربح أو الخسارة التي يتم الاعتراف بها حسب متطلبات المعايير الأخرى بشكل مباشر وحقوق المساهمين وإجمالي هذه البنود؛
- الأثر التراكمي للتغيرات في السياسة المحاسبية وتصحيح الأخطاء الرئيسية المتعامل معها وفقاً للمعالجات القياسية في معيار المحاسبة الدولي رقم 7 الذي يتناول موضوع صافي ربح أو خسارة الفترة والأخطاء الأساسية.
- المعاملات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات للمالكين؛
- رصد الربح أو الخسارة المتراكمة في بداية الفترة وتاريخ الميزانية خلال الفترة؛
- مطابقة بين القيمة المسجلة لكل فئة من الأسهم العادية برأس المال وعلاوة الإصدار وكل احتياطي في بداية ونهاية الفترة مبينة بشكل منفصل كل حركة، لأن هذه تعكس التغيرات في حقوق مساهمي المؤسسة بين تاريخين للميزانية الزيادة أو الانخفاض في صافي موجوداتها أو ثروتها خلال الفترة بموجب مبادئ القياس المعينة التي تم تبنيها أو الإفصاح عنها في البيانات المالية، وفيما عدا التغيرات الناجمة عن عمليات مع المساهمين مثل مساهمات وأرباح رأس المال يمثل التغيير الكلي في حقوق المساهمين إجمالي الأرباح والخسائر التي ولدتها أنشطة المنشآت خلال الفترة.
- 1-2-7 الإفصاح عن السياسات المحاسبية والتقديرات الهامة**
- يندرج تحت هذا الإفصاح ملخص السياسات المحاسبية الهامة التي اتبعتها المؤسسة من خلال إبراز كل المعلومات المتعلقة بأسس القياس المستخدمة في

الحصول على العوائد الملائمة لمستوى المخاطرة التي تتعرض لها هذه الأموال عند توظيفها" <sup>xi</sup>.

ومن ما سبق يمكن تعريف القرار الاستثماري على أنه هو القرار الذي يقوم على اختيار البديل الملائم من البدائل المتاحة، فهو القرار أكثر خطورة لارتباطه المالي الكبير، واعتباره من أهم القرارات المالية التي يمكن اتخاذها في المؤسسة، والهدف من هذا القرار هو تحقيق عائد خلال سنوات متعاقبة.

## 2-2 أنواع القرارات الاستثمارية: وهناك ثلاثة

مواقف تواجه المستثمر وتتطلب منه اتخاذ قرار، حيث تتوقف طبيعة القرار على طبيعة العلاقة القائمة بين سعر الأداة الاستثمارية وقيمتها من وجهة نظره، وتندرج تحت القرارات الآتية <sup>ii</sup>:

- **قرار الشراء:** في هذه الحالة فإن المستثمر يرى ويشعر بأن قيمة الأداة الاستثمارية والتي تتمثل في القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة منها محسوبة في إطار العائد والمخاطرة أكبر من سعرها السوقي أي أن السعر السوقي أقل من قيمة الأداة الاستثمارية، وهذا ما يدفع المستثمر لشراء الأداة رغبة منه في تحقيق الأرباح لأنه يتوقع أن يرتفع سعرها السوقي.

- **قرار عدم التداول:** في هذه الحالة يكون السوق في توازن فبعد ارتفاع السعر (الحالة السابقة) ويستمر في ذلك إلى أن يصل إلى التساوي بين السعر السوقي وقيمة الأداة، وهذا ما يؤدي إلى توقف الشراء وتوقف البيع لغياب الحافز، فيكون بذلك القرار الاستثماري المناسب هو عدم التداول فالمستثمر في هذا الظرف لا يتوقع تحقيق عوائد ولا يتوقع تحقيق إلا إذا تغيرت الظروف السائدة.

- **قرار البيع:** في هذه الحالة وبعد مرور السوق بحالة تساوي السعر مع القيمة تعمل ديناميكية

إعداد القوائم المالية مثل ( التكلفة التاريخية، التكلفة الجارية، القيمة القابلة للتحقق، القيمة العادلة، القيمة القابلة للاسترداد)، وأيضا يتضمن بيان للسياسات المحاسبية الهامة التي تؤدي للفهم المناسب للقوائم المالية، كما يجب توضيح التقديرات التي استخدمتها الإدارة عند تطبيق السياسات المحاسبية، كما يلزم المعيار المؤسسة أن تقوم بالإفصاح ضمن الإفصاحات عن معلومات تتعلق بالافتراضات المستقبلية الهامة مثل كيفية تقدير التدفقات النقدية المتوقعة عند احتساب القيمة قيد الاستعمال عند إجراء اختبار تدني قيمة الموجودات. <sup>x</sup>

ومن خلال ما تم توضيحه فيما يتعلق بالمعلومات التي يجب أن يفصح عنها من قبل المؤسسات، يمكن القول أن كل هذه الإجراءات في صالح أصحاب المصلحة وخاصة المستثمرين منهم، إذ أنها تفصح لهم كل المعلومات الضرورية، وهذا قصد توفير الكم الهائل من المعلومات للمستثمرين.

## 2- ماهية القرارات الاستثمارية

من بين القرارات التي تتخذها الإدارة أو يتخذها المستثمر والتي تعد من أصعب القرارات هو قرار الاستثمار، وذلك لكون تأثيره على بقاء واستمرارية المؤسسة واعتماده على الكثير من التنبؤات وصعوبة التراجع فيها بالإضافة إلى صعوبة تقدير بعض التقديرات الكمية للتدفقات.

## 2-1 تعريف القرارات الاستثمارية

يمكن تعريف عملية اتخاذ قرار الاستثمار من النظرية المالية بأنها "القرار الذي يقوم على صرف الإنفاق الفوري من أجل الاستفادة من ربح أو فائدة على عدة فترات متتالية" <sup>x</sup>.

ويعرف القرار الاستثماري أيضا على أنه "القرار الذي ينصب اهتمام متخذها على كيفية توظيف الأموال التي يتم الحصول عليها، أي التوظيف الأفضل بهدف



• الإفصاح يؤدي إلى تحقيق وظيفة توصيل المعلومات المحاسبية للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات فهو يقوم عن الإفصاح عن الأرباح سواء المحققة أو المدفوعة والتنبؤ بها والتي تعتبر من أهم العوامل التي يحتاجها المستثمرون عند اتخاذ قراراته الاستثمارية، ومن ثمة العمل على التشجيع على الاستثمار أكبر لأن الربح يعبر عن مدى كفاءة إدارة المؤسسة في استخدام مواردها، فكلما زاد ذلك الرقم كلما أدى إلى زيادة التوزيعات النقدية، فقيمة السهم في سوق المال تتأثر بكليهما؛

- يؤدي الإفصاح إلى دقة ومنفعة المعلومات المحاسبية التي تقدمها القوائم المالية، ففي الاقتصاديات التي يسودها التضخم تكون القوائم المالية التي يتم إعدادها على أساس التكلفة التاريخية غير معبرة عن نتيجة نشاط والمركز المالي للمؤسسة نتيجة للتغيرات في مستوى الأسعار والقوة الشرائية للنقود؛
- يساعد الإفصاح عن المعلومات التنبؤية على التنبؤ بأسعار الأسهم وتوزيعات الأرباح المتوقعة وفي عملية القيام بالتقييم المستقبلي للمؤسسة، من خلال إعداد تقديرات وتوقعات جيدة خاصة عن طريق الإدارة ومستقبل المؤسسة، وهذا ما سيجعله إفصاح ذو محتوى إعلامي كبير يهتم كثيرا لتوقعات المستثمرين والمحللين الماليين لتأثيره على تحركات أسعار الأسهم، كما يسهم أيضا التقليل من فرص احتكار المعلومات الداخلية؛
- إمكانية التنبؤ بالأزمات المتوقع حدوثها في المستقبل و التنبؤ بمعدلات المديونية المتوقع

السوق لتخلق رغبات إضافية فيه لشراء تلك الأداة من مستثمر جديد، حيث أن أي مستثمر يرى بأنه مازال أقل من مما يتطلب منه أن يعرض سعرا جديدا لتلك الأداة يزيد عن قيمة، وهو ما يعمل على ارتفاع السعر عن القيمة وهو ما يعمل على دفع غيره فيكون قرار المستثمر حينئذ هو قرار بيع.

## 2-3 مراحل اتخاذ القرار الاستثماري: وتتضمن

هذه العملية<sup>xiv</sup>:

- **مرحلة تكوين البديل:** تتمثل هذه المرحلة في عملية سد الفجوة في الاستثمارات من خلال العمل على زيادة إمكانية انتهاز الفرص وتجنب التهديدات المتوقعة في البيئة الخارجية بالنسبة للمستثمر؛
- **مرحلة تقويم البدائل:** بعد تكوين البدائل فإن المستثمر يقوم بإجراء تقييم لهذه البدائل بالاعتماد على معايير أهمها: التوافق والملائمة مع البيئة الخارجية والداخلية ومبدأ الملائمة في الاستثمار؛
- **مرحلة المفاضلة بين البدائل:** وتهدف هذه المرحلة إلى تحديد البديل الاستثماري المناسب.

## 3- مدى توفير الإفصاح المحاسبي لمتطلبات ترشيد

### القرار الاستثماري

لقد توسع دور الإفصاح المحاسبي من عملية تقديم المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات المناسبة والتي تتمتع بأكثر قدر من الموضوعية لتتناسب مع قدرات المستثمر العادي إلى عملية تقديم المعلومات الملائمة، التي تحتاج إلى درجة كبيرة من الدراية والخبرة في فهمها واستخدامها والتي تكون في متناول المستثمرين الواعيين والمحللين الماليين في اتخاذ قراراتهم. وتبرز هذه الأهمية من خلال<sup>xv</sup>:

حيث يتكون الاستبيان من (17) سؤال. وتم تقسيمه إلى جزأين:

#### الجزء الأول: وهو مكون من عدة أسئلة تتعلق

بالمعلومات الشخصية لأفراد عينة الدراسة؛

#### الجزء الثاني: خاص بمتغيرات الدراسة والذي قسم

إلى محورين:

#### المحور الأول: والذي خصص لعدالة الإفصاح

المحاسبي؛

#### المحور الثاني: وضعت له عدة فقرات خاصة

بترشيد القرارات الاستثمارية.

وقد تم اعتماد مقياس ليكارت الخماسي. وتم تحديد

مقياس الإجابة عن فقرات الدراسة كما هو مبين

بالجدول التالي:

#### جدول رقم 01: مقياس ليكارت الخماسي

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

سوف يتم تفسير المتوسطات الحسابية وفقا

لمقياس ليكارت الخماسي كما يلي:

- متوسط أكثر من 4.2 يشير إلى موافق بشدة أو

تسهم بدرجة مرتفعة جدا؛

- متوسط يتراوح بين أكثر من 3.4 إلى 4.2 يشير

إلى موافق أو تسهم بدرجة مرتفعة؛

- متوسط يتراوح بين أكثر من 2.6 إلى 3.4 يشير

إلى محايد أو تسهم بدرجة متوسطة؛

- متوسط يتراوح بين أكثر من 1.8 إلى 2.6 يشير

إلى غير موافق أو تسهم بدرجة ضعيفة؛

- متوسط يتراوح بين 1 إلى 1.8 يشير إلى غير

موافق بشدة أو لا تسهم إطلاقا.

حدوثها مستقبلا من خلال الإفصاح عن التدفقات النقدية، وهي تعتبر كأهم المتغيرات التي يعتمد عليها في تحديد أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية. ومن ثمة مساعدة المستثمر في التنبؤ بحجم الأموال المتوقع توزيعها في المستقبل وفي سداد أصل الديون وفوائدها وفي تقدير حجم المخاطر. وهما عاملان مهمان لقرار المستثمر في الاستثمار؛

- من الأمور المهمة والمحددة للاستثمار هو الإفصاح عن حجم مخاطر لوجود علاقة ارتباط وطيدة بين حجم الإيرادات المتوقعة وحجم المخاطر المحيطة وهذا ما يوفره الإفصاح المحاسبي.

ومن خلال ما سبق فإن الإفصاح المحاسبي له أهمية

كبيرة في تشجيع الاستثمار لأنه يرتبط بإحدى وظائف المحاسبة وهي وظيفة الاتصال، من خلال العمل على توصيل وعرض المعلومات للمستثمرين بطريقة مفهومة وسهلة وأسلوب ملائم وهو ما يؤدي إلى زيادة قيمة ومنفعة المعلومات المحاسبية، وهو ما يؤدي إلى كفاءة عملية تخصيص الموارد الاقتصادية، فجودة الإفصاح تؤثر على جودة قرارات الاستثمار، لأن الإفصاح الجيد يزيد من ثقة المستثمر بالمعلومات المحاسبية ومن ثم سهولة حصولها على التمويل اللازم لأنشطتها من هؤلاء المستثمرين بأقل تكاليف.

#### الإطار العملي للدراسة:

تهدف هذه الدراسة التطبيقية إلى اختبار فروض الدراسة، وذلك من خلال معرفة آراء عينة من المستثمرين ببورصة الجزائر بشأن عدالة الإفصاح المحاسبي ودوره في ترشيد القرارات الاستثمارية.

#### أولا- تقديم استبيان الدراسة: لقد تم استخدام تقنية

الاستبيان كأداة لجمع البيانات من أفراد عينة الدراسة.

## ثانيا- عينة الدراسة:

تم اختيار عينة الدراسة من الفئات التي يمتلكون الخبرة العلمية والعملية والمتخصص في مجال اتخاذ القرارات الاستثمارية وهم المستثمرين والمساهمين كونهم المعنيون بالمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم والتقارير المالية ويستخدمون ويدرسون بعناية القوائم المالية والتقارير المالية للمؤسسة المسعرة ببورصة الجزائر ونظرا لصعوبة اتخاذهم لقرار الاستثمار الذي يعد من أهم القرارات الاستثمارية.

وقد تم اختيار عينة الدراسة بطريقة عمدية مكونة من مستثمرين ومساهمين، وقد تم توزيع 90 استثمار، حيث تم استرجاع 85 استثمار أي أن نسبة الاسترجاع 94.44% وهي نسبة صالحة للدراسة.

ونلاحظ أن العينة أكبر من 30 فردا وحسب نظرية (Central Limit Theorem) التي مفادها أن توزيع جميع الأوساط الحسابية يكون قريب من التوزيع الطبيعي حتى لو لم يكن التوزيع الأصلي للمجتمع قريبا من التوزيع الطبيعي بشرط أن يكون عدد أفراد العينة 30 فردا على الأقل  $n \geq 30$  وعليه فإنه سوف يتم الاعتماد على الاختبارات المعلمية.

## جدول رقم 02: مدى ثبات محاور الدراسة

الرقم	العنوان	قيمة ألفا كرونباخ
1	المجال الرابع: عدالة الإفصاح المحاسبي	0.79
2	المحور الثاني: ترشيد القرارات الاستثمارية	0.82
3	الاستثمار ككل	0.80

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

خامسا- تحليل اتجاهات أفراد العينة اتجاه متغيرات الدراسة: سنحاول تحليل نتائج أسئلة المحورين باعتماد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

من الجدول السابق تبين أن معامل الثبات بلغ ، أي نسبة 80% وهي نسبة عالية، إذ يعد مقبول لأغراض الدراسة وهذا ما يدل على ثبات محاور الدراسة.

## ثالثا- أدوات البحث الميداني: أن الأساليب

الإحصائية التي تضيد في مثل هذه الدراسات تتمثل في:

- معامل ألفا كرونباخ للتأكد من مدى ثبات الاستثمار؛
- التكرارات والنسب المئوية من أجل معرفة مدى استجابة أفراد عينة الدراسة نحو فقرات محاور ومجالات الدراسة ومن أجل وصف خصائص عينة الدراسة ؛
- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعرفة اتجاه إجابات أفراد عينة الدراسة والقيام بترتيبها حسب درجة الموافقة؛
- معامل الارتباط بيرسون لبيان علاقة الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع؛
- الانحدار البسيط لتحديد شكل واتجاه العلاقة.

## رابعاً- ثبات أداة الدراسة: لتحقق من ثبات أداة

الدراسة قام الباحثان بحساب ألفا كرونباخ و الجدول الموالي يبين ذلك:

## 1- تحليل خصائص عينة الدراسة:

## جدول رقم 03: خصائص عينة الدراسة

النسبة %	التكرار	الخاصية
87.10	74	حسب الجنس ذكر
12.90	11	أنثى
5.90	5	حسب السن أقل من 25
41.20	35	25-30
34.10	29	30-45
18.80	16	أكثر من 45
11.80	10	حسب المستوى ثانوي
14.10	12	تقني سامي
61.20	52	ليسانس
12.90	11	ماجستير
0	0	ماجستير
0	0	دكتوراه
16.50	14	حسب سنوات الخبرة أقل من 5 سنوات
18.80	16	5-10 سنوات
38.80	33	10-15 سنة
25.90	22	أكثر من 15 سنة

## المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على إجابات أفراد العينة ومخرجات SPSS.

- من خلال الجدول السابق يمكن استنتاج ما يلي:
- أن عدد الذكور أكثر من عدد الإناث وهذا ما يرجع إلى طبيعة العينة التي تستلزم ذلك؛
- تحتوي المؤسسة على فئة معتبرة للسن الكبير مما يساعد على اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة؛
- أن متوسط المستوى الدراسي للعينة مستوى ليسانس فما فوق أي لديهم التأهيل العلمي المناسب، وهذا بدوره يعزز من صحة النتائج التي يتم التوصل إليها؛
- أن عينة الدراسة من ذوي الخبرات الكبيرة مما يساعد على اتخاذ القرارات المالية الرشيدة، ويعتبر من المؤشرات الجيدة.

## 2- تحليل اتجاهات أفراد العينة اتجاه متغيرات الدراسة:

## تحليل إجابات أفراد العينة نحو مجال عدالة الإفصاح المحاسبي :

جدول رقم 04: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور عدالة الإفصاح المحاسبي

الترتيب	الانحراف المعياري	الوسيط الحسابي	الفقرة	الرقم
7	1.04	3.82	تقوم المؤسسة بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية من خلال الإفصاح عنها في مجموعة القوائم والتقارير المالية	1
1	0.65	4.11	يساعد الإفصاح عن المبادئ والإجراءات التي تتبعها الإدارة في إعداد معلومات مالية ذات جودة عالية وبالتالي ترشيد القرار	2
2	0.59	4.07	تساهم الإيضاحات المرفقة والملاحق التفصيلية عن صدق تمثيل تلك القوائم المالية ونتائج الأعمال والمركز المالي في فترة معينة	3
8	0.77	3.75	يوفر الإفصاح الخاص بتوضيحات وتفسيرات الإدارة عن كل المعلومات والتوقعات المستقبلية وكل خطط النمو للمؤسسة	4
5	0.84	3.95	يساهم الإفصاح في القوائم المالية المؤقتة إعطاء المستثمر معلومات مالية خلال كل فترة قصيرة وذلك لأجل اتخاذ قرار مناسب	5
6	0.73	3.86	يعد الإفصاح عن التضخم ذات أهمية لكونه يعبر دقة وموثوقية المعلومات المحاسبية التي تقدمها القوائم المالية	6
3	0.77	4.00	يهتم المستثمر من خلال القوائم المالية بتقدير العائد النقدي المتوقع من الاستثمار وتقييم درجة المخاطرة التي تترتب على هذا الاستثمار	7
9	0.82	3.68	يعكس الإفصاح عن عائد السهم المزيد من الشفافية وبالتالي اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد	8
4	0.71	3.98	تؤثر القيمة الدفترية للسهم على رأي متخذي القرار الاستثماري	9
	0.33	3.91	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام.	

## المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

في فترة معينة" بمتوسط حسابي 4.07 وانحراف معياري 0.59. إذ أن أفراد العينة موافقين على أهمية الملاحق في شرح وتفسير مختلف المعلومات التي يحتاجها المستثمر لترشيد قراره كون أن هذه الملاحق تحتوي على معلومات إضافية من شأنها التأثير على رأي متخذ القرار، فيما حصلت الفقرة " يهتم المستثمر من خلال القوائم المالية بتقدير العائد النقدي المتوقع من الاستثمار وتقييم درجة المخاطرة التي تترتب على هذا الاستثمار " على المرتبة الثالثة بنفس الدرجة السابقة بمتوسط حسابي 4.00 وانحراف معياري 0.77 أي كلما كان العائد النقدي من هذا الاستثمار أكثر كلما قل

من خلال الجدول السابق يتبين أن المرتبة الأولى جاءت بها الفقرة " يساعد الإفصاح عن المبادئ والإجراءات التي تتبعها الإدارة في إعداد معلومات مالية ذات جودة عالية وبالتالي ترشيد القرار " بمتوسط حسابي 4.11 وانحراف معياري 0.65، ويدل ذلك أن أفراد العينة موافقون على أهمية الإفصاح خاصة المتعلقة بالسياسات والمبادئ المتبعة من طرف المؤسسة في توجيه المستثمر إلى القرار الرشيد. وجاءت في المرتبة الثانية فقرة " تساهم الإيضاحات المرفقة والملاحق التفصيلية عن صدق تمثيل تلك القوائم المالية ونتائج الأعمال والمركز المالي

أفراد العينة في الفقرة " تقوم المؤسسة بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية من خلال الإفصاح عنها في مجموعة القوائم والتقارير المالية" وكان المتوسط الحسابي 3.82 أما الانحراف المعياري 1.04. وفي الأخير حصلت الفقرة " يوفر الإفصاح الخاص بتوضيحات وتفسيرات الإدارة على كل المعلومات والتوقعات المستقبلية وكل خطط النمو للمؤسسة" بمتوسط حسابي 3.75 وانحراف معياري 0.77 إذ أن للخطط المستقبلية التي تقوم المؤسسة بالإفصاح عنها خاصة في حالة توسيع النشاط أو إنشاء فروع جديدة تساهم في التأثير على متخذ القرار.

وما يمكن قوله هنا من خلال ما سبق أن أفراد عينة الدراسة موافقون على جميع أسئلة الدراسة حيث كل الإجابات موافقة. ولعل السبب يرجع إلى أهمية الإفصاح المحاسبي بالنسبة للمستثمرين والتأثير على قراراتهم. حيث يوجد اهتمام كبير بالإفصاح خاصة في حالة مؤسسة مسعرة بالبورصة.

#### تحليل إجابات أفراد العينة نحو المحور الثاني

##### ترشيد القرارات الاستثمارية :

خطر المستثمر من هذا الاستثمار. أما المرتبة الرابعة فحصلت عليها الفقرة " تؤثر القيمة الدفترية للسهم على رأي متخذي القرار الاستثماري" بمتوسط حسابي 3,98 وانحراف معياري 0.71 أي موافقة أفراد العينة على أثر القيمة الدفترية للسهم في ترشيد القرار. فيما حصلت الفقرة " يساهم الإفصاح في القوائم المالية المؤقتة إعطاء المستثمر معلومات مالية خلال كل فترة قصيرة وذلك لأجل اتخاذ قرار مناسب" بمتوسط حسابي 3.95 وانحراف معياري 0.84 على الموافقة كون هذه الأخيرة تعطى معلومات مرحلية عن المؤسسة وبالتالي إطلاع المستثمر على أي تغيرات من فترة إلى أخرى، وقد وافقت العينة على الفقرة " يعد الإفصاح عن التضخم ذات أهمية لكونه يعبر دقة وموثوقية المعلومات المحاسبية التي تقدمها القوائم المالية" والتي حصلت على متوسط حسابي 3,86 وانحراف معياري 0.73، حيث كلما كان هناك تعديل في القوائم المالية من قبل المؤسسة واستخدام بدائل قياس محاسبي تأخذ بعين الاعتبار آثار التضخم كلما زاد من موثوقية وشفافية القوائم المالية. تتم عملية الإفصاح عن مختلف المعلومات المحاسبية والمالية في القوائم والتقارير المالية وهذا ما وافق عليه

جدول رقم 05: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور ترشيد القرارات الاستثمارية

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	إن توفير المعلومات المحاسبية واستخدامها في اتخاذ القرارات الاستثمارية يعد من الأمور الضرورية والمهمة	4.16	0.61	3
2	في حالة عدم توفر المعلومات الكافية فإن متخذ القرار يميل إلى حكمه الشخصي في اتخاذ القرار الاستثماري	2.76	1.23	8
3	إن الاعتماد على الحكم الشخصي لا يؤدي إلى اتخاذ القرار الاستثماري المناسب	3.41	1.27	7
4	يتخذ المستثمر دائما قرارات استثمارية رشيدة يمكنها من حل مشاكلها	3.69	0.83	6
5	تعتمد المؤسسة وبشكل كبير على عملية المشاركة في اتخاذ القرارات الاستثمارية	3.85	0.81	4
6	يعتمد بشكل دائم في اتخاذ القرارات الاستثمارية على المعلومات المحاسبية المفصّل عنها في القوائم المالية	3.80	0.84	5
7	إن استخدام المعلومات المحاسبية ذات جودة عالية في ترشيد قرار الاستثمار يؤدي إلى تخفيض درجة المخاطرة فيها	4.29	0.55	1

8	يهدف القرار الاستثماري إلى زيادة عائد الاستثمار أو القوة الأيرادية وذلك لأجل تعظيم ثروة الملاك أو تعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد	4.22	0.54
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام.	3.77	0.42

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

من خلال الجدول السابق جاءت في المرتبة الأولى للفقرة " إن استخدام المعلومات المحاسبية ذات جودة عالية في ترشيد قرار الاستثمار يؤدي إلى تخفيض درجة المخاطرة فيها " بمتوسط حسابي 4.29 وانحراف معياري 0.55 أي موافق بشدة حيث أن أساس أي قرار استثمار رشيد هو الحصول على معلومات ذات جودة عالية وتتميز بمجموعة من الخصائص هذا ما يساهم في ترشيد القرار، أما الفقرة " يهدف القرار الاستثماري إلى زيادة عائد الاستثمار أو القوة الأيرادية وذلك لأجل تعظيم ثروة الملاك أو تعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد " فقد نالت المرتبة الثانية بدرجة موافق بشدة بمتوسط حسابي 4.22 وانحراف معياري 0.54 ، إذ أن العينة أيدت وبشدة أن أي قرار استثماري فإن الغاية منه تتمثل في تحقيق أرباح على المدى الطويل، أما المرتبة الثالثة فقد كانت للفقرة " إن توفير المعلومات المحاسبية واستخدامها في اتخاذ القرارات الاستثمارية يعد من الأمور الضرورية والمهمة " بمتوسط حسابي 4.16 وانحراف معياري 0.61 وهي تنتمي لدرجة موافق، أما المرتبة الرابعة فقد جاءت للفقرة " تعتمد المؤسسة وبشكل كبير على عملية المشاركة في اتخاذ القرارات الاستثمارية " بمتوسط حسابي 3.85 وانحراف معياري 0.81 إذ وافقت العينة على أن اتخاذ القرار الاستثماري لا بد أن يكون مبني على أسس مدروسة وتشارك فيم مجموعة من الخبراء التي تبدي رأيها حول القرار، وقد حازت الفقرة " يعتمد بشكل دائم في اتخاذ القرارات الاستثمارية على المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية " على المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي 3.80 وانحراف معياري 0.84 وهو أن المعلومات

المحاسبية والمالية هي أساس اتخاذ القرار الاستثماري، وقد وافقت العينة على الفقرة " يتخذ المستثمر دائما قرارات استثمارية رشيدة يمكنها من حل مشاكلها " بمتوسط حسابي 3.69 وانحراف معياري 0.83 وهي نفس الدرجة السابقة، أما الفقرة " إن الاعتماد على الحكم الشخصي لا يؤدي إلى اتخاذ القرار الاستثماري المناسب " بمتوسط حسابي 3.41 وانحراف معياري 1.27 فقد أيدوا على أن اتخاذ قرار استثماري مبني على أساس شخصي أو ميول نفسي يصعب أن يكون رشيد، ونالت الفقرة " في حالة عدم توفر المعلومات الكافية فإن متخذ القرار يميل إلى حكمه الشخصي في اتخاذ القرار الاستثماري " بمتوسط حسابي 2.76 وانحراف معياري 1.23 إلى محايدة أفراد العينة كونهم لا يمكن اتخاذ قرار استثماري دون دراسة مختلف جوانبه وليس من خلال الحكم الشخصي أو الميول الذاتي.

من خلال الإجابات السابقة لأفراد العينة ومن خلال الوسط الحسابي تبين أن متوسط الحسابي لأفراد العينة 3.77 وانحرافه المعياري 0.42 وهذا ما يبين أن أفراد العينة إجاباتهم كانت موافقة على دور وأثر المعلومات المحاسبية والمالية في ترشيد القرار الاستثماري خاصة إذ تميزت بجملة من الخصائص وإذ كانت ذات جودة عالية وأن أي قرار رشيد يكون مبني على أسس مدروسة وليس الحكم على أساس شخصي لأن القرار الاستثماري يعد من أهم القرار ويتميز بجملة من الخصائص أهمها الخطورة.

سادسا- اختبار الفرضية: لاختبار صحة هذه

الفرضية الجدول التالي يوضح ذلك:

## جدول رقم 06: نتائج اختبار الفرضية

ترشيد القرارات الاستثمارية		عدالة الإفصاح المحاسبي			
0.307	1	0.307	1	معامل الارتباط عدالة الإفصاح المحاسبي	
0.004		0.004		مستوى المعنوية	
85	85	85	85	عدد العينة	
1	0.307	0.004	85	معامل الارتباط ترشيد القرارات الاستثمارية	
				مستوى المعنوية	
85				عدد العينة	
الخطأ المعياري للتقدير 0.403			معامل التحديد $(R^2)$ 0.094		
قيمة $(F)$ : 8.646					
مستوى المعنوية: 0.004					
المتغير	$b$	$\beta$	بيتا	قيمة $T$	معنوية $T$
الثابت	2.255	0	-	4.34	0.000
مجال 4	0.388	0	0.307	2.94	0.004

## المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

معلمة التقاطع 2.255 بمستوي معنوية 0.000 وهي أقل من 0.05. وهذا ما يدعونا إلى قبول الفرضية أي أن هناك دور عدالة الإفصاح المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية.

## الخاتمة:

تعتبر القرارات الاستثمارية من المواضيع الهامة والفعالة في المؤسسة، وذلك نتيجة التغيرات المتسارعة في البيئة الاقتصادية والمحاسبية التي أصبحت تتسم بظروف عدم التأكد، وخاصة وأن البيئة الجزائرية تعتمد على نظام محاسبي جديد مستمد من معايير محاسبية دولية، إذ يعد هذا النظام ذات أهمية كبيرة وذلك لاعتباره مخرجات مطلوبة يعتمد عليها المستثمرين عند اتخاذ قراراتهم، بالإضافة إلى مساهمته في تخفيض درجة المخاطرة التي تصاحب قرار الاستثمار، إذ يؤدي زيادة

من خلال الجدول السابق أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود دور ذي دلالة إحصائية بين عدالة الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية حيث بلغ معامل الارتباط  $R(30.70\%)$ . ومعامل التحديد  $R^2(09.40\%)$  أي ما قيمته 09.40% من التغير في عملية ترشيد القرارات الاستثمارية ناتج عن التغير في مستوى عدالة الإفصاح المحاسبي والباقي يرجع لأسباب أخرى، كما نلاحظ أن مستوى الدلالة أقل من 0,05 أي علاقة معنوية، أما الخطأ المعياري للتقدير فقد بلغ (0.403) وهذا ما يبين صغر الأخطاء العشوائية أي جودة تمثيل خط الانحدار لنقاط شكل الانتشار وهو ما تدل عليه قيمة  $(F)$  البالغة 8.646، وقد بلغت قيمة معلمة الميل 0.388 أي أن زيادة عدالة الإفصاح المحاسبي بمقدار درجة واحدة تؤدي إلى زيادة ترشيد القرارات الاستثمارية بمقدار 0.388 درجة وقد بلغت



مستوى الإفصاح المحاسبي إلى المساعدة للمستثمرين في ترشيد مختلف قراراتهم الاستثمارية.

من خلال دراستنا توصلنا إلى أن عدالة الإفصاح بالجزائر لم تصل بعد إلى ما وصل إليه في الدول الكبرى، ولقد تبين من خلال بحثنا في جانبه النظري والتطبيقي إلى النتائج التالية:

- تزداد عدالة الإفصاح المحاسبي كلما توفرت المعلومات على خصائص نوعية، وهذا ما سيساهم في عملية اتخاذ القرار الرشيد؛

- تواجد عدة صعوبات تحد من قيام المؤسسة بالإفصاح من بينها عدم وجود قوانين تلزم بالإفصاح الكامل عن المعلومات المحاسبية؛

- إن المؤسسة لا تقوم بنشر ثقافة الوعي ولا تهتم بالإفصاح وهذا من شأنه أن يؤدي إلى اتخاذ قرارات استثمارية غير رشيدة؛

- هناك دور إيجابي متوسط ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين دور عدالة الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية لعينة المستثمرين ببورصة الجزائر.

ومن خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن وضع جملة من الاقتراحات:

- لا بد من توفير المعلومات الدقيقة حول البدائل المتاحة للقرار الاستثماري، لتحقيق جودة أكبر للقرار الاستثماري وإيصال المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب هذا ما سيزيد من اتخاذ القرار المناسب؛

- ضرورة تعزيز المعلومات والمؤشرات المحاسبية بقوائم مكملة، بحيث تعبر عن التغيرات في المستوى العام للأسعار، واستخدام التكلفة التاريخية المعدلة أو التكلفة الجارية لبعض عناصر القوائم المالية.

- إعادة إصلاح السوق المالي الجزائري من إعادة تقسيم المؤسسات وبالتالي الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بكل دقة وشفافية أكثر؛

- ضرورة مساهمة الجامعات والمؤسسات التعليمية على تكوين إطارات تكون على دراية بأهمية الإفصاح المحاسبي؛

### الهوامش:

<sup>i</sup> / حمد عبد الله المهدي، وليد زكريا صيام، أثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية المنشورة على أسعار الأسهم دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، المجلد 34، العدد 2، 2007، ص260

<sup>ii</sup> / طارق عبد العال، الاتجاهات الحديثة في التقارير المالية " أسس العرض والإعداد والتحليل"، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2010، ص 58.

<sup>iii</sup> / Céline Michalesco, *Qualité de l'information comptable*, L'Encyclopédie de Comptabilité, Contrôle de gestion et Audit, Economica, 2ème édition, paris, 2009, p23.

<sup>iv</sup> / محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية - الجوانب النظرية والعملية- دار وائل للنشر، عمان، 2008، ص 43.

<sup>v</sup> / القانون الحامل لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، المؤرخ في 26 جويلية 2008 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 19 المنشورة في 25 مارس 2009، ص24.

<sup>vi</sup> / القانون الحامل لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، المؤرخ في 26 جويلية 2008 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 19 المنشورة في 25 مارس 2009، ص 26.

<sup>vii</sup> / وجدى حامد حجازي، تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص 119، 120

<sup>viii</sup> / خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007، إثناء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص 143.

<sup>ix</sup> / خالد الخطيب، الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم 1، مجلة جامعة دمشق، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، 2002، ص170.

<sup>x</sup> / محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية - الجوانب النظرية والعملية- دار وائل للنشر، عمان، 2008، ص57.

<sup>xi</sup> / Patrick PIGET, **Décision d'investissement Incertitude et information**, ECONOMICA, Paris, 2011, p9

<sup>xii</sup> / زياد رمضان، **مبادئ الاستثمار المالي الحقيقي**، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان، 2005، ص 9.

<sup>xiii</sup> / محمد مطر و فايز تيم، **إدارة المحافظ الاستثمارية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2005، ص 18-19.

<sup>xiv</sup> / دريد كامل آل شبيب، **الاستثمار والتحليل الاستثماري**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 42-43

<sup>xv</sup> / أمين السيد أحمد لطفي، **التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 181 - 188

<sup>xvi</sup> / حمزة محمد دودين، **التحليل الاحصائي المتقدم للبيانات**

، دار المسيرة، عمان، 2013، ص 58 باستخدام SPSS